مدخل للتكامل الصناعي بين الدول المغاربية

الهادي لرباع و أ.د بالقاسم ماضي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

تحاول هذه الدراسة إبراز ضرورة التوجه المغاربي نحو عمق العملية التكاملية إنتاجيا، لما له من تأثير على توسيع حجم السوق، وتعديل بنية هذه الاقتصادات خاصة من خلال التكامل الصناعي، باعتباره أكثر المداخل التكاملية ثباتا واستقرارا وهو الصيغة القادرة على تحسين شروط الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة، وذلك من منطق التكافؤ لا من منطق التبعية، في ظل محدودية التكامل التجاري من جهة وعدم استكمال الأسواق الداخلية من جهة أخرى، ومحاولة استخلاص الشروط الواجب توفرها لكي يستطيع هذا الأخير تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفاتيح: التكامل الصناعي، التكامل الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Résumé

Le présent article traite de l'importance de l'intégration Maghrébine, notamment sur le plan de l'activité productive et son impact avéré sur l'élargissement du marché des économies maghrébines. Dès lors, s'impose la mise en place d'un processus de structures productives adéquates à même d'asseoir les conditions favorables pour une intégration industrielle porteuse de croissance et de développement économique. Cette démarche est considérée comme étant la plus stable, mais aussi la seule capable d'améliorer les clauses d'intégration des économies mondiales ; et ce du point de vue d'équité et non de dépendance, notamment avec la limitation de l'intégration commerciale d'une part et le non exhaustivité des marchés intérieurs d'autre part.

Mots clés** : **L'intégration industrielle, l'intégration économique, Développement économique.

Abstract

This study attempts to express the necessity of the Maghreb's orientation towards the depth of the integration process, because of its impact on the expansion of market size, and modification of structure of these economies, particularly through industrial integration, then try to extract the conditions that must be met in order that the latter one can achieve the objectives of economic development. In considering it as the most integrative stable approaches, so it is the formula which is capable of improving the conditions of a beneficial integration into the global economy in the current stage, and this represents a logic of equivalence not the subsidiarity, under the limited commercial integration and the inability to complete the internal market..

Keywords: Industrial intégration, economic integration, economic developement.

مقدمـــة:

لقد تنبهت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية، خاصة المتقدمة منها إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بينها لبناء اقتصادياتها، إذ صار من الصعب في عالمنا المعاصر أن يبقى أي بلد منفردا خاصة مع النمو المتسارع للتكنولوجيا، أما الدول النامية فتنظر إليه كوسيلة تلجأ إليها لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة، تتركز جميعا في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية.

حيث يمكن تثبيت أن مشكلات البلاد النامية هي في الأصل مشكلات بنيوية، متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية، لذلك فالتكامل الاقتصادي حسب مبدأ التحرير التجاري ربما يفيد الدول المتطورة، لكنه لا يعني كثيرا البلدان التي تصدر المواد الأولية والمنتوجات النصف مصنعة .

من هذا المنطلق تحديدا فإن الاقتصادات المغاربية باعتبارها اقتصادات نامية، بحاجة إلى مدخل ما قبل تبادلي للعملية التكاملية، يؤسس لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل وتخصص في إنتاج المواد الأولية، ويوفر لها تراكما اقتصاديا مستمرا ويؤمن لها بديلا اقتصاديا داخليا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، لإحداث تنمية وفق منطقها الداخلي الخاص بها أولا، لا وفق منطق وحاجات رأس المال القادم إليها، ألا وهو المدخل الصناعي للتكامل الاقتصادي.

هناك عوامل عديدة دعت إلى اختيار التكامل الصناعي موضوعا لهذه الدراسة، في مقدمتها أهميته القومية، إذ يشكل إضافة نظرية لمسألة اقتصادية مهمة، وإيمانا منا بأن التكامل الاقتصادي المغاربي عبر المدخل الصناعي، هو الصيغة القادرة على تحسين شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة.

انطلاقا من النقد الموجه للمدخل التبادلي يكون **الهدف من هذه الدراسة،** هو تسليط الضوء على عمق العملية التكاملية " **إنتاجيا** " من خلال التكامل الصناعي، محاولة منا الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يساهم المدخل الصناعي للتكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

إن المنهجية التي يتم اعتمادها لتحقيق الهدف المسطر هي **التحليل على المستوى القومي** لتتوافق هذه المنهجية مع المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية عبر المحطات التالية :

أولا : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

يمكن التمييز بين نوعين من التكامل الاقتصادي[1] – **أولهما:** التكامل من خلال السوق، والذي يكفل إمكان تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق، و**ثانيهما:** التكامل بالإنتاج و التنمية، الذي يدفع مستوى الفروع التي لا يمكن أن تصل حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي، مع تخطيط إنتاجها عند هذا المستوى الأخير، وهو ما ينطبق على جميع الاقتصاديات أيا كان نظامها و درجة تقدمها.

1- تعريف التكامل الاقتصادي" تكامل الأسواق":

يمكن تعريف التكامل على أنه "عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول

الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية بصفة عامة، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو" [2].

إن المهتمين ببحث وتحليل نظرية التكامل الاقتصادي يرون أن جذور تحليل التكامل الاقتصادي في إطارها الرأسمالي تعود في جوهرها إلى **"نظرية الاتحاد الجمركي"**[3]، لما تتميز به هذه الصورة التكاملية من مظاهر البساطة والوضوح، مما يسهل معه بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي.

حيث أن أي شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي تتركز على الأسس النظرية للتجارة الدولية، وتباينت فيما بعد مفاهيمه باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية القائمة، فرغم الاختلاف إلا أنه يمكن تثبيت التالي[4]:

- يشكل مرحلة متقدمة من العلاقات الاقتصادية الدولية .

- يهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لخلق كيان اقتصادي جديد. عملية موضوعية جماعية موجهة لرسم الاقتصاد الوطني وتدويل الحياة الاقتصادية، عن طريق رسم تنظيم التبادل بين بلدين أو أكثر ذوات أنظمة اقتصادية متماثلة لبلوغ هدف معين .

2- نظريات (مناهج) التكامل الاقتصادي الإقليمي :

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين جدلا واسعا حول الطريقة التي يمكن أن يتم بها التكامل الاقتصادي، والذي أريد له في البداية أن يكون عالميا لا إقليميا، إلا أنه اتضح لاعتبارات عديدة، أن التكامل لا يمكن أن يتم في الواقع إلا على أساس إقليمي، غير أن ذلك لم يمنع وجود تفاوت في **النظريات والمناهج الفكرية** التي عالجت موضوع التكامل، والتي تراوحت ما بين النظرية الفيدرالية وبين النظرية التعاملية، وبين الاثنين وجدت كل من النظرية الوظيفية والتي تطورت إلى النظرية الوظيفية الحديثة.

وفيما يلي سوف نتناول **النظريات الأربعة** التي عالجت موضوع التكامل الإقليمي، وذلك على النحو التالي[5]:

- النظرية الاتحادية الفيدرالية:

وبموجب هذه النظرية ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد، تتولى شؤونه سلطة فدرالية فوق قومية تحل محل سلطاته في شؤون الاتحاد، بينما تتولى تلك الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، ويحظى موضوع التحليل الإقليمي Regional Analysis بأهمية خاصة في هذه النظرية، إذ أنه يعالج مشكلة **التنمية الصناعية والتوطن الصناعي** بين المناطق المختلفة، بما يؤدي إلى رفع متوسط الدخل. و يكون لموضوع "عدالة التوزيع" أهمية خاصة بالنسبة إلى استمرارية قبول الأطراف المعنية صيغة الدولة الاتحادية كبديل للدولة القطرية.

ومن هنا يعتبر الفكر الفيدرالي بمثابة إستراتيجية للتحرك نحو التكامل، أكثر من كونه نظرية تضع أسسا لبلوغه، إذ يجب على الدولة الاتحادية بعد أن تنشأ أن تبحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون التجمع التكاملي.

- النظرية التعددية أو التعاملية:

وأساسها تعدد الاتصالات كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى، إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة المتبادلة بينهما، وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البشر، حيث يعني الشعور بالجماعة أو الإحساس بها، اعتقاد

أفرادها أنهم يتفقون على أن المشكلات الاجتماعية المشتركة لابد أن تحل بطرق وبعمليات**"تغيير سلمي"**، أي حلها بصورة عادية بإجراءات مؤسسة– دون لجوء إلى قوة مادية واسعة النطاق– تنقلهم سلميا إلى مجتمع آمن. فطبقا لدعاة تلك النظرية، من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية– سواء محدودة أو واسعة– وإنما الأفضل البدء بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير حساسيات لدى الفئات الاجتماعية القائمة، ومن ثم تكثيف وتشجيع المعاملات بين هذه الفئات المختلفة في الدول المعنية دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وما يستدعي الانتباه طبقا لهذا المنهج اعتبارهم أن متانة العلاقات الاقتصادية شرط مساعد ولكنه غير ضروري لقيام الاتحاد بين الأعضاء، ومع ذلك علينا أن نؤكد أن من أهم مشاكل الدول النامية توثيق علاقاتها الاقتصادية بدول المركز.

– النظرية الوظيفية:

والتي ترى أن في التكنولوجيا العالمية الجديدة، قوى اجتماعية واقتصادية تخلق شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتسبب مشكلات ذات أبعاد دولية، ولذلك كان هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية المثلى يتخطى حدود وقدرات الدول القومية National states، كما أن الضغط الذي تخلقه تلك المشكلات الاقتصادية المعقدة يجعل التعاون الدولي أمرا لا مفر منه، وهو ما قد يجعل في النهاية التكامل الاقتصادي تكاملا سياسيا.

– النظرية الوظيفية الحديثة:

ويعد من أهم دعاة هذه النظرية **ديفيد ميتراني** و**جوزيف ناي**، والذي رأى أن الاهتمام بالإقليم الجغرافي قد بدأ بعد الحرب العالمية الأولى، وأن الاهتمام بمبادئ السلام قد بدأت في النمو بصورة فعلية عقب الحرب العالمية الثانية، ومن أهم هذه المبادئ هو اتجاه العالم إلى استعادة تعدد الأقطاب **(أقطاب القوة)**، والاتجاه إلى دمج الدول الصغرى لتكوين كيان أكبر، وتخطي الدولة القومية، و بروز علاقات جديدة بين الدول والاتجاه إلى ضبط الصراع والتحكم فيه داخل الإقليم.

3– التكامل الإنتاجي وأهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية:

لكي تكون **نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي** فاعلة وذات فائدة بالنسبة للبلدان النامية، يجب ربطها ودمجها بنظرية النمو، فالهدف البعيد المدى للتكامل الإقليمي بين البلدان النامية عامة والمغاربية خاصة، هو تعديل الهياكل والبنى الحالية للإنتاج والتجارة، باتجاه التنسيق والتخصص أكثر مما هو مجرد توسيع بسيط في مجال التجارة الداخلية ضمن نطاق البيئة الاقتصادية القائمة[6]، وذلك من أجل بلوغ مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في النهاية على تحقيق التكامل الاقتصادي بأوسع معانيه.

إن التكامل الإقليمي يشجع الشركات عبر الوطنية على اعتماد إستراتيجية شبكات الإنتاج الإقليمية بدلا من اعتماد نموذج البلد الواحد، وذلك بالاستناد إلى الفوارق في التكلفة وما حبي به الإقليم المعني من موارد، وهي مزايا ييسرها خفض المعدلات التعريفية ضمن الإقليم. وعدا عن حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحد ذاتها، ويؤثر التكامل الاقليمي في كيفية عمل الشركات عبر الوطنية في إقليم ما وكيفية ربط عملياتها المحلية بسلاسل القيمة الدولية الخاصة بها. وتعتبر شبكات الإنتاج الإقليمية مهمة، خاصة في مجالات مثل : صناعة السيارات، الحواسيب، الالكترونيات والبرمجيات.....

فالتكامل على مستوى الإنتاج، عبارة عن مجموعة الإجراءات المطبقة بين أطراف التكتل لتوسيع ودفع كفاءة الإنتاج القائمة أو المراد إنشائها، والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد الموجودة في كل بلد وعلى مستوى الإقليم، وتزايد أكبر في معدلات التنمية [7].

إن تحقيق هذا الهدف بالنسبة للدول المتكتلة يحتاج إلى مجموعة من العوامل المساعدة :

- توفر الأسواق الموسعة الكبيرة .
- توفر عوامل الإنتاج بكميات اقتصادية لكي يتم الإنتاج بطاقات إنتاجية كبيرة.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

من هنا تأتي ضرورة **التكامل الإنتاجي** بين الدول التي تبحث عن تنمية اقتصادية، فليس هناك أدنى شك أن المسيرة الحضارية إنما ترتكز على المسيرة الإنتاجية في كل زمان ومكان، وباختصار فانه ما كان للمجتمعات الرأسمالية في أوروبا وأمريكا واليابان، ولا للمجتمع الاشتراكي السوفياتي ...أن تصل إلى ما وصلت إليه من تطور مضطرد، لو لم تحقق بناء اقتصادها على قاعدة الإنتاج .

لو دققنا اليوم في تجربة المجتمعات الأخرى التي تحاول اللحاق بركب المجتمعات المتطورة المذكورة، أوروبا الشرقية والصين، وإن كانت عملية اللحاق اضطرت هذه المجتمعات إلى ضغط العمليات الإنتاجية وتداخلها- نظرا لسرعة التطور في التراكم الرأسمالي والتكنولوجي –فإنها لم تهمل هذه القاعدة، بل ودعمتها بخلق أوساط إنتاجية واسعة قائمة على الإنتاج الموسع والمعمق، وذلك بالتخصص في أسواق مشتركة هائلة كالسوق الأوروبية المشتركة.

إن هذه المسيرة الحضارية دخلتها الدول المغاربية مغمضة العينين، وبقيت كذلك في عملية التنمية كدويلات منفردة وفي نزوعها عن التعاون والتكامل، ولا يفوتنا إدراك أسباب التبعية الاقتصادية المطلقة، فهي تتأتى من كون **المنطقة لا إنتاجية،** لا تعرف كيف يتراكم رأسمال ولا كيف تكونت التكنولوجيا [8] .

بهذا المنطلق، فالتوجه نحو عمق العملية التكاملية **(إنتاجيا)** خيار استراتيجي بالنسبة للدول المغاربية، لتغيير بنيانها الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المعطلة، والدخول في مرحلة التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا التوجه يجرنا قسرا إلى تحليل الفروع والقطاعات على المستوى القومي، وذلك لتبيين **القطاع الإنتاجي التكاملي** .

ثانيا: التكامل القطاعي " الجزئي والشامل ":

1- من **الناحية النظرية** البحتة يمر التحليل الاقتصادي لنظرية التكامل بين طريقتين أساسيتين للتكامل بين الاقتصادات النامية [9]:

- **الطريقة الأولى** :" التكامل الشامل"، تسعى من خلاله الأطراف إلى الاستفادة من الخصائص والمزايا النسبية أو المطلقة أو التنافسية لكل قطاع من قطاعاتها الاقتصادية، وذلك من أجل الوصول إلى التكامل الكفء، ووفقا لهذا النموذج تشكل الاقتصادات تشابكات مباشرة وواسعة بين كل قطاعاتها مطورة بذلك الخصائص البنيوية لها، محققة وفورات اقتصادية شاملة، تكون نتيجة ذلك تحقيق تنمية اقليمية شاملة، كونه يعمل على تنمية كل القطاعات دون استثناء.

- **الطريقة الثانية:** "التكامل القطاعي"، فالاقتصادات المتكتلة وبالاعتماد على قطاع واحد، تقوم بالاستفادة من الخصائص والمزايا النسبية أو المطلقة أو التنافسية لهذا القطاع، من أجل تحقيق التكامل بينهما.

لا يحقق هذا النوع من التكامل الاستخدام الكفء لكل الموارد الإنتاجية، حيث يعمل على استخدام بعضها أو جزء منها، مما يخدم القطاعات المتكاملة معا، وقد يؤدي إلى تطوير قطاع محدد بصور أكبر من غيره، وبالتالي قد تنحصر المنافع الاقتصادية لهذا النموذج بقطاع دون غيره، تكون النتيجة النهائية لهذا النوع من التكتل تحقيق **تنمية إقليمية / قطاعية.**

2-أما من **الناحية العملية** يعتبر تحقيق التكامل الشامل بين كافة القطاعات معا، من الأمور الصعبة جدا لأسباب عدة منها :

*أنه يشمل كافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء، والتي قد يستحيل إقامة تكامل مع بعضها البعض بسبب اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية بين الدول، فقد تستطيع الاقتصادات تحقيق تكامل مالي على درجة عالية جدا من التقدم مع بعضها، وقد يكون تكاملا كفؤا جدا، لكنها بالمقابل تكون عاجزة عن تحقيق تكامل تجاري أو صناعي يحقق لها كفاءة عالية، لأسباب تتعلق بهيكلها الصناعي أو التجاري أو لأسباب سياساتها التجارية أو الصناعية، حيث تجدر الإشارة هنا أن هيكل الصناعة لدول المغرب العربي هي تحويلية بالدرجة الأولى [10].

*إن هذا النوع من التكامل قد يؤثر سلبا على الاقتصادات التي تبنته، ويعرض بعضها إلى الصدمات الاقتصادية الكلية، خاصة إذا كان هناك اختلاف بنيوي بين تلك الاقتصادات، وفوارق كبيرة في مستوى التطور والتنمية الاقتصادية، فيما يخص مكانة كل قطاع ومدى مساهمته في الناتج الداخلي، والجدول (01) يوضح مساهمة كل قطاع مغاربيا .

الجدول (01): مساهمة القطاعات في الناتج القومي للدول المغاربية لسنة2010.

الوحدة %

القطاع / البلـد	زراعة	صناعة	خدمات
الجزائر	13	51	36
المغرب	16	32	52
تونس	19	30	51
ليبيا	13	43	44
موريتانيا	21	29	50

المصدر : تقرير التنمية البشرية في العالم 2011، ص 102 .

*إن تحقيق التكامل الشامل يتطلب وجود مرونة اقتصادية قطاعية على مستوى الاقتصاد ككل تجاه عملية التكامل، الأمر الذي لا يمكن المراهنة عليه في كافة القطاعات، فقد يستجيب قطاع الصناعة بمرونة أكبر من قطاع الخدمات بسبب هيكلته، والسياسات المتبعة محليا للتنمية وحسب أهميته النسبية للاقتصاد- أنظر الجدول (01) -.

*أخيرا وليس آخرا ، تعيق ظروف العولمة الراهنة إقامة مثل هذا النوع من التكامل بين أطرافه، لاستمرار نظام السيطرة على كافة قطاعاتها ولإقامة تنمية شاملة، وخاصة إذا علمنا أن القطاعات الإستراتيجية (البترول) مرتبطة وتابعة لمتغيرات الاقتصاد العالمي، والدول المعنية هنا أكثر هي الجزائر وليبيا ، والجدول(02) يوضح ذلك .

الجدول (02) : الموارد من البترول والغاز (الجزائر – ليبيا) 2009

المواد	الوحدة	الجزائر	ليبيا	المجموع
بترول	مليون طن	4400	709	5109
الغاز الطبيعي	مليار $م^3$	15200	310	15510

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010.

حيث تعتبر **الجزائر** من اكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، احتلت المرتبة الثانية عشر في إنتاج النفط لسنة 2009، والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا، تملك احتياطي يقدر بحوالي 25000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز والصناعات البيتروكيماوية و التي تشكل**90 %** من صادرات البلاد [11].

أما **ليبيا** التي تعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم احتلت الرتبة **18** عالميا سنة 2009، يعتمد اقتصادها على النفط إلى جانب الصناعات الكيماوية.

* انطلاقا من الصعوبات العملية لتجسيده مغاربيا، يجب النظر إلى المدخل القطاعي كوسيلة أكثر مرونة للوصول إلى مستوى متقدم من التكامل، بهذا المعنى يكتسب التكامل القطاعي حالة مستقبلية أكثر من كونه هدفا مرحليا [12]، وتكون مهمته الرئيسية البدء بتغير المستقبل الإقليمي لهذه الاقتصادات انطلاقا من حاضرها، وذلك بالاستناد إلى **قطاع رائد** يقود تلك العملية، أي بالاستناد إلى **قطب تكاملي إقليمي**، هذا القطب هو" **الصناعة** " .

ثالثا: الصناعة كمدخل قطاعي للتكامل الاقتصادي المغاربي [13] :

إذا آمنا أن العلاقة بين طرفي المعادلة – **تكامل / تنمية** –، هي في الأصل علاقة حجم السوق بالتنمية الصناعية بالدرجة الأولى، وإذا تأملنا في الميزة الأساسية للتكامل، والمتمثلة أساسا في القدرة على توسيع نطاق السوق، فإنه يمكن تثبيت التالي :

*مما لا جدال فيه أن أكثر الدول النامية التي شرعت في بناء قاعدة صناعية، اصطدمت بمشكل ضيق الأسواق المحلية الناجم عن ضعف الطلب على منتجاتها، واتساع السوق الذي ينجم عن التكامل الاقتصادي عادة ما يساعد على إتاحة الفرصة لرفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة[14]، وزيادة الإنتاجية ارتباطا بارتفاع الطلب عليها.

*يؤثر حجم السوق على الإنتاج الصناعي تأثيرا فعالا، وذلك من خلال تحفيز النشاط الاستثماري في الصناعات الجديدة، لم يكن ممكنا إنشائها من قبل نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى المعيشة[15]، الذي يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية بالنسبة إلى عدد كبير من السلع التي يستهلكها الفرد عادة عندما يتجاوز دخله حد الكفاف، ونظرا لخطورة هذه الناحية بالنسبة لفكرة الاتحاد، سوف نوضح واقع دول المغرب العربي من المؤشرات الصناعية وهيكل الصناعة بالنسبة لكل اقتصاد، هذه المؤشرات الهامة تجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية، والجدول (03) يوضح :

الجدول (03) : المؤشرات الصناعية للدول المغاربية لسنة 2011

المؤشرات الصناعية	الجزائر	تونس	ليبيا	المغرب	موريطانيا
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	81.60 مليار دولار	10.85 مليار دولار	25.7 مليار دولار	19.49 مليار دولار	1.53 مليار دولار
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	9.10 مليار دولار	7.33 مليار دولار	1.77 مليار دولار	14.38 مليار دولار	134 مليون دولار
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	72.5 مليار دولار	3.52 مليار دولار	24 مليار دولار	5.11 مليار دولار	1.4 مليار دولار
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	%4.8	% 15.8	% 5	% 14	% 3.2
مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	% 38	%7.6	%65	%5.2	% 33.2
الصناعات الرئيسية	محروقات، حديد وصلب، اسمنت، المواد الغذائية	معدات نسيج، مواد غذائية	بيتروكيماويات الحديد،اسمنت أجهزة كهربائية	مواد غذائية، فوسفات كيماويات منسوجات معدات ميكانيكية أجهزة كهربائية مواد بناء	خام الحديد، ذهب، نحاس، تعليب الأسماك

المصدر: إدارة البحوث والتطوير aidmo، المنظمة العربية للصناعة والتعدين: صفحة المؤشرات الاقتصادية والصناعية للدول العربية 2011.

*إن اتساع حجم السوق أيضا، هو السبيل الأسرع الذي يتيح للدول المغاربية في المدى البعيد تجاوز مرحلة إنتاج السلع النهائية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة، والذي قد جعل كثيرا من الدول النامية حتى بعد نجاحها في إقامة تلك الصناعات، أكثر تبعية من ذي قبل للدول الصناعية المتقدمة، تظهر هذه التبعية خاصة مع دول أوروبا، حيث تعتبر فرنسا الشريك الأول تقريبا للاتحاد يأتي بعدها كل من ألمانيا وايطاليا واسبانيا، تصدر دول الاتحاد المغاربي ما قيمته **47.53 مليار دولار** أي **17%** من صادرات الوطن العربي، حيث تصدر في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي، ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية، في حين تستورد المعدات والأجهزة والكيماويات [16].

من الناحية الاقتصادية، ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الحجم والتكلفة، كان لزاما على الدول المتكتلة الاستفادة إلى أقصى حد من الحجم الواسع ، فالعديد من الصناعات تنخفض كلفة الإنتاج فيها كلما زاد حجمها، لذلك فإن الأسواق الكبيرة تصبح ضرورية، بحيث يؤدي اتساع حجم السوق المغاربي في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير للإنتاج خاصة في الصناعات التحويلية، **استنادا إلى دراسات للأمم المتحدة**، والشكل (01) يوضح هذه العلاقة:

شكل (01) : السوق الموسعة مغاربيا وأثرها على تكاليف الإنتاج

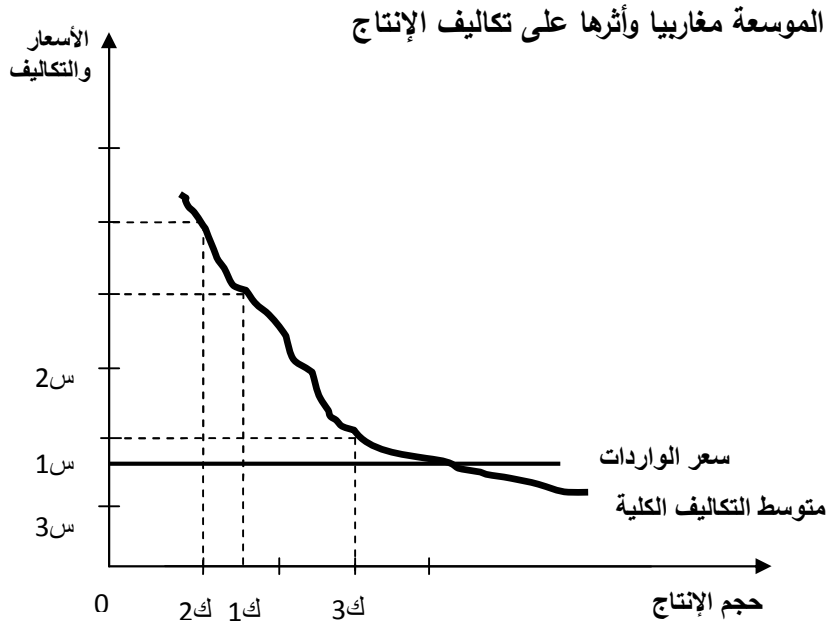

المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،" الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق "، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 1995، ص62.

حيث يلاحظ أن حجم الإنتاج يزداد من ك2 إلى ك3، كنتيجة لاتساع حجم السوق، والذي يؤدي بالتكاليف إلى الانخفاض من س2 إلى س3، وبالتالي تلاحظ العلاقة العكسية بين حجم السوق الناجمة عن التكامل والتكاليف .

عموما تصب هذه العلاقة في تكثيف عملية التصنيع وتسريعها بصفة مباشرة لبلوغ التنمية المنشودة، حيث يمكن حصر أهم الفوائد في: وفورات الحجم، وفورات خارجية، استقطاب الاستثمارات، تدعيم المركز التفاوضي، تخفيف التبعية الخارجية [17].

حيث تشير دراسات للأمم المتحدة في **بداية تسعينيات القرن الماضي،** تتعلق الأولى بمنطقة جنوب شرق آسيا، إلى أن تكلفة الإنتاج في صناعة الصلب تزيد بنسبة **10%** عندما تنخفض طاقة الإنتاج إلى نصف الطاقة الفضلى، وتزيد بنسبة **25%** عندما تنخفض الطاقة الإنتاجية إلى الربع، أما في صناعة الورق، يلاحظ أنه عندما تنخفض طاقة الإنتاج إلى النصف فان التكلفة تزيد بنسب **16 %** ثم **30%**.

تشير **دراسات أخرى لنفس الفترة** فيما يخص الصناعات البتر وكيماوية جميعها، مؤكدة الأهمية الكبرى لوفور الحجم في هذه الصناعات، حيث أظهرت إحدى الدراسات عند تناول 36 مادة كيماوية، أن تكاليف الإنتاج تنخفض باستمرار مع كبر حجم البلد الاقتصادي، حتى بلوغ حدودها الدنيا.

في سوق يوازي **حجم سوق أمريكا اللاتينية** بأسرها، فتكاليف المواد السابقة في إطار دولة الشيلي مثلا توازي ضعفين ونصف تكاليف الإنتاج فيما لو كانت في إطار أمريكا اللاتينية بأسرها[18].

من هذا المنطلق تحديدا، يمكن القول أن توسيع أسواق البلدان النامية يبدو ذا أهمية بالغة، وذلك

لقيامه بإتاحة الفرصة أمام مثل هذه الصناعات التي لاشك أنها تلعب دورا رئيسيا في التنمية الصناعية، والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

رابعا: متطلبات نجاح إستراتيجية التكامل الصناعي المغاربي في إطار السوق الموسعة:

-بعد النتائج السلبية التي ترتبت عن تطبيق المناهج التنموية المستوردة، سواء على مستوى التكامل بين الأقطار المغاربية أو على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري، يمكن ملاحظة أن هذا التوجه سيدعم السياسات التنافرية القطرية، ويزيد من تفاقم المشاكل الداخلية ويؤكد ربط البلدان المغاربية بالسوق الدولية على حساب السوق المغاربية، بهذا المعنى فالبلدان المغاربية بحاجة لنموذج تنموي واضح المعالم يعظم الاستغلال الجماعي للثروات، ويتميز بالواقعية والموضوعية.

-التكامل الاقتصادي بشكل عام، والصناعي منه بشكل خاص[19] لا يمكن أن يتحقق تلقائيا، وإنما ينبغي النظر إليه كجزء من الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الاقتصادية الشاملة، ويخطط له بصورة إرادية واعية.

-تأكيد دور القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي، وذلك عن طريق تولي مهمات التنمية في جميع القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي- في هذه الدول-على المستوى القطري، مما يعطي للقطاع العام فرصة أوسع للتصدي لمشكلات التنمية الإقليمية، وأيضا عن طريق انتهاز الفرص الاستثمارية التي يتيحها التكامل بين دول الأعضاء، غير أن ذلك لن يأتي إلا إذا أدرك القطاع الخاص مسؤولياته، وتخلى عن حصر نفسه في إطار تجارة الاستيراد الضيق، والعقلية المصاحبة لذلك والتي تسعى لتحقيق أكبر عائد للاستثمار في أقصى مدة ممكنة دون مجهود يذكر، واقتحام القطاعات الإنتاجية بما فيها من تحديات و مخاطر.

-ينبغي التركيز بصفة خاصة على إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة عن طريق بناء القدرات الإنتاجية والارتقاء بمستوى العمليات، فالعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتدويل عملياتها من خلال سلاسل القيمة العالمية. ومنه فهذه المؤسسات يمكن أن تختار التكامل الإقليمي كوسيلة لتدويل عملياتها والسعي للاستفادة من خفض التكاليف.

-إقامة مجموعة من المؤسسات الإقليمية القادرة على تحقيق الأهداف المشتركة، وفي مقدمتها[20]:

-مؤسسات تنظيمية متعلقة بتسهيل إمكانية اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها، وتعتبر هذه المؤسسات العمود الفقري للتكامل الاقتصادي.

-مؤسسات بحث علمي مشتركة لازمة لإصدار القرارات المشتركة ، وفق أسس موضوعية، تحقق مصالح الأطراف الأعضاء في المنطقة التكاملية، كما أن هذه المؤسسات مطلوبة لتعزيز القدرة الذاتية المشتركة في مجال التكنولوجيا.

-مؤسسات التمويل المشتركة لتسهيل مهمة التنمية على مستوى الإقليم، إذ أن قيام مثل هذه المؤسسات ابتداء، وبموارد تتفق وحجم عملية التكامل وتفويضها بسلطات اتخاذ القرار في مجالات نشاطها ستؤدي إلى تسريع وتيرة التكامل.

-توافر القناعة بجدوى التكامل والتصميم والإرادة السياسية لتحقيقه، فالتكامل الاقتصادي ومهما كانت جدواه الاقتصادية، لا يمكن أن يتم كمجرد استجابة لدوافع اقتصادية بحتة، بل لابد من الموافقة و اتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة بأعلى المستويات.

وأخيرا فإن نجاح التكامل الصناعي بين الدول المغاربية، هو خطوة أساسية وهامة للتكامل الاقتصادي الشامل، والتكامل الاقتصادي العربي الأشمل الذي يمثل الضمان الوحيد على المدى البعيد للتنمية الاقتصادية المستدامة .

خـاتمــة:

لقد جعلت الحاجة الملّحة، المعبّر عنها من طرف الاقتصاديات المغاربية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، خيار التكامل الاقتصادي خيارا إستراتيجيا، قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي قد تتحقق في حالة ما إذا اتبّع كلّ بلد إستراتيجية اقتصادية منفردة، إلا أن تجربتها الماضية أكدت على عجز **آلية السوق** في معالجة التخلف والتبعية التي تعاني منها، فمستويات تطورها تمثلت في تخلف هياكلها الإنتاجية، وضعف علاقاتها التجارية مع بعضها، وعليه يمكن استنتاج بان الخلفية النظرية لنموذج التكامل الملائم لهذه الدول، تنطلق ابتداء من حل مشكلة الإنتاج في إطار تخطيطي، لأن مشكلة هذه البلدان كبلدان نامية، هي مشكلات بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية .

من التحليل السابق، وانطلاقا من الوضع الراهن للاقتصاديات المغاربية، نستخلص أن الاتجاه نحو تعميق المدخل **الإنتاجي/ الصناعي** لعملية التكامل الاقتصادي بين هذه الاقتصاديات، هو المساهم الرئيسي في خلق أسواق والعمل على توسيعها إقليميا، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة بعد أن ثبت عدم فاعلية المدخل التجاري في تغيير وتطوير الاقتصاديات المغاربية، **فالصناعة** هي المدخل القادر على إعادة إنتاج بنية **اقتصادية / اجتماعية** مغايرة للبنية السائدة حاليا، وهي التي توفر الشروط المادية الأساسية لبناء تلك البنية.

من كل ما سبق تظهر الحاجة إلى تعميق الفهم لهذا البعد الإقليمي المتغير الجديد (المدخل الصناعي)، بحيث توفر الشروط الموضوعية له، وهو ما سيساعد الاقتصاديات المغاربية على تعديل موقعها الهيكلي في الاقتصاد الدولي، وتجاوز الوضع الراهن **(أطراف وأشباه أطراف)**، وبالتالي سيكون هذا المدخل بمثابة أداة لتحسين البنى الاقتصادية المغاربية الداخلية، وتهيئة الظروف لبناء تكامل اقتصادي إقليمي مغاربي محرك لقاطرة التنمية.

الهوامش والمراجع

1- حربي عريقات، " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 20، 2000، ص 58.

2- Miroslav N.jovanovic and Richard g. N. lipsey, '' international economic intégration, limits and prospects-'' second édition, London, routledge, 1998 p 05.

3- لقد تناول الكثيرون موضوع الاتحادات الجمركية منذ البدايات الأولى لإنشائها، و رغم أن التحليلات النظرية عن الاتحاد الجمركي لها من العمر الآن قرابة اكثر من نصف القرن، و مع أن بعض الجوانب قد تناولتها كتابات البعض أمثال أوجستين كورنو

Augastin Cournat وكنوت وكسيل **K.Wicksell** قبل ذلك، إلا أنه يعود الفضل لبناء أول تحليل نظري مترابط عن القضايا المتعلقة بالاتحاد الجمركي لكتابات موريس باي **M.Bye** و هيربرت كيرش **H.Giersch** وجاكوب فاينر **J.Viner**، ثم ساهم في تطوير النظرية كل من ميد **Meade** و ليبسي **Lipsey** و ميلفن **Melvin** وباجواتي **Bhajwati** ، و هؤلاء يمثلون الجيل الأول من الاقتصاديين في حقل التكامل الاقتصادي. ثم تلاهم جيل آخر أمثال كوبر **Cooper** و ميسيل **Messel** جونسون **Johnson** و روبسون **Robson** ، **لمزيد من التفاصيل راجع:**

- سامي عفيفي حاتم ، " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005، ص28.

4- محمد محمود الإمام، " تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي "، م.د.و.ع، بيروت، طبعة أولى، 2004، ص 20.

5- هوشيار معروف ، "**تحليل الاقتصاد الدولي** "، دار جرير، عمان،2005، ص138 .

6- دعد رفيق دلال،" **اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج** "مكتبة المجتمع العربي ، 2010 عمان، ص214.

7- إكرام عبد الرحيم ،**" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي "**، مكتبة بدبولي 2002، ص60.

8- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار والابتكار من اجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة "، جنيف، فيفري 2013.

9- حسين عمر، " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر " النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة أولى 1998، ص 36.

10- كتاب، " الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا " الأمم المتحدة، نيويورك 2005. ص 62.

11- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، انظر النشرة الإحصائية.

12- حسين عمر، المرجع السابق ذكره، ص36.

13- إن هدف اختيار مدخل " **التكامل الصناعي** " هو تعديل وتطوير بنية الصناعات المغاربية الراهنة ونقلها إلى بنى جديدة، وتقليص الفجوات الاقتصادية (الصناعية، المغاربية) بينها وبين اقتصادات المركز **" الدول المتطورة "**، وهذا الهدف يعتمد اعتماد حاسما على استحداث قطاعات صناعية رائدة، وما يرتبط بها من قدرات تكنولوجية في إطار عملية التغيير الهيكلي الذي يرافق التنمية الاقتصادية .

- تجدر الإشارة إلى أن الباحث محمد محمود الإمام تحدث في مؤلفه" **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** "على المدخل الإنتاجي للتكامل في شكل مشروعات مشتركة ، واستنبطت هذه الدراسة ولو بشكل مبدئي، المدخل الصناعي باعتباره يمثل عمق العملية الإنتاجية، ولما للصناعة من مزايا أثبتها الماضي والحاضر.

14- Ali .m.algraa, the european union economics and policies, 8edition ,cambridge univercity press, london 2007.p 109.

15- صالح صالحي، " الاتحاد المغاربي : الإمكانات المتاحة والإستراتجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة "، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية عمان، الأردن، 20 – 22 سبتمبر 2004، ص 350.

16- حامد نور الدين وبن عيشي بشير، "مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة "، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا ، ماي 2005 ، ص 167.

17- روجر كلارك، تعريب فريد بشير طاهر، " اقتصاديات الصناعة "، دار المريخ للنشر، الرياض 1994، ص 133.

18- مدحت القريشي، "الاقتصاد الصناعي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2005، ص40.

19- محمد شريف منصور، "التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي " الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 2002، ص207.

20- مقدم عبيرات مقدم، "التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة"، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، ماي 2005، ص215.